الصباح الاقتصادية
AL-SABAH

No. 4882 | الأربعاء | 14 ذي القعدة 1445 هـ | 22 مايو 2024 م | السنة السابعة عشرة

www.alsabahpress.com Alsabah Media

بالتعاون مع مجموعة «جيفريز» المالية

البورصة تسلط الضوء على الفرص الاستثمارية الواعدة في سوق المال المحلي

6 شركات كويتية مدرجة في السوق "الأول" التقت مع جهات استثمارية عالمية خلال اليوم المؤسسي الـ 12

نورة العبدالكريم: الوصول إلى رأس المال العالمي يعد أمرا ضروريا للنمو المستدام للسوق

نظمت بورصة الكويت يومها المؤسسي الثاني عشر في لندن بالتعاون مع مجموعة جيفريز المالية، شركة الخدمات المالية العالمية الرائدة في مجال أسواق المال وإدارة الأصول والاستثمار المباشر، في خطوة تبرز مساعي البورصة لتسليط الضوء على أبرز الشركات المدرجة في السوق وتعزيز اهتمام المستثمرين بالفرص التي يوفرها.

وجمع هذا الحدث 6 شركات مدرجة مع شركات عالمية مرموقة تشمل بنوك استثمارية وشركات إدارة الأصول المالية والصناديق السيادية وصناديق التقاعد، حيث منح هذا اليوم فرصة للمستثمرين المؤسسيين الدوليين لاكتساب معرفة متعمقة حول عدد من الشركات المدرجة في السوق "الأول"، والتي تضمنت كل من شركة بورصة الكويت، وبنك الخليج، وبنك الكويت الوطني، وشركة المباني، وطيران الجزيرة، وشركة هيومن سوفت. وخلال 36 اجتماع، استعرضت الشركات أدائها المالي وأداء الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية أمام المحللين الماليين للجهات العالمية. كما تم تسليط الضوء على إستراتيجيات أعمال الشركات الكويتية وتوقعاتها.

وقالت رئيس قطاع الأسواق في بورصة الكويت نورة العبدالكريم "تلتزم بورصة الكويت بعرض الفرص الاستثمارية في سوق المال الكويتي وشركاته المدرجة، والتي تستقطب اهتمام المستثمرين حول العالم، من خلال الأيام المؤسسية المقامة بالتعاون مع البنوك الاستثمارية العالمية في أبرز العواصم المالية. ويعد الوصول إلى رأس المال العالمي أمراً ضرورياً للنمو المستدام للسوق، وسنواصل استكشاف الفرص التي من شأنها تعزيز سيولة وشفافية السوق وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمؤسسية".

وفي اجتماعاتها مع المستثمرين المحتملين، استعرضت بورصة الكويت أبرز نتائجها خلال الربع الأول من العام 2024، مسلطة الضوء على أداء سوق المال الكويتي خلال فترة الثلاث أشهر المنتهية في 31 مارس 2024، حيث شهد السوق ارتفاعا في حجم التداول بنسبة 68.65 % من 8.52 مليار سهم إلى 14.36 مليار سهم. كما ارتفعت قيمة التداول بنسبة 34.21 % من 2.64 مليار دينار كويتي إلى 3.54 مليار دينار كويتي، في حين ارتفع معدل التداول اليومي بنفس النسبة من 43.26 مليون دينار كويتي في العام 2023 إلى 58.06 مليون دينار كويتي في العام 2024. ذلك وشكل المستثمرين المؤسسيين نسبة 62 % من السوق في الربع الأول من هذا العام، بينما شكل المستثمر الدولي نسبة 15 % من السوق لنفس الفترة، ما يدل على جهود بورصة الكويت ومنظومة السوق المستمرة لتطوير سوق المال الكويتي وترويجه للمستثمرين حول العالم.

تعليقاً على مشاركة بورصة الكويت في اليوم المؤسسي، قال المدير المالي للشركة، نعيم آزاد الدين "تشكل الأيام المؤسسية جزءا لا يتجزأ من إستراتيجية بورصة الكويت في إطار تطبيق أفضل الممارسات في مجال علاقات المستثمرين، لما لها من دور مهم في تطوير استراتيجيات العمل وتمكين المستثمرين من الوصول المباشر إلى المعلومات المؤثرة على القرارات الاستثمارية عن طريق بحث كافة المعلومات المالية وغير المالية، في سبيل الوصول إلى رؤى واضحة حول الفرص والآفاق المستقبلية. ختاماً، أود أن أشكر مجموعة جيفريز المالية لمنحنا هذه الفرصة لرواية قصتنا، وأتطلع إلى المزيد من التعاون في المستقبل".

ومثل هذا اليوم المؤسسي في لندن التعاون الثالث بين بورصة الكويت ومجموعة جيفريز المالية، والأول في العام 2024. وخلال العام 2023، تعاونت المؤسستين على جولة ترويجية في لندن بمشاركة الشركة الكويتية للمقاصة أسهمت في عدد من مشاريع التطوير لتسهيل الوصول إلى السوق، بالإضافة إلى إقامة يوم مؤسسي في دبي بمشاركة 13 شركة مدرجة في سوق المال الكويتي.عملت بورصة الكويت منذ تأسيسها على إنشاء بورصة موثوقة مبنية على المصداقية والشفافية، وخلق سوق مالي مرن يتمتع بالسيولة، ومنصة تداول متقدمة، بالإضافة إلى تطوير مجموعة شاملة من الإصلاحات والتحسينات التي جعلتها ترتقي إلى أعلى المستويات الإقليمية والدولية. كما لعبت الشركة دوراً محورياً في تطوير وتهيئة سوق المال لجذب المستثمرين المحليين والأجانب من خلال مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات الجديدة والبنية التحتية المتقدمة، إضافة إلى مبادرات إصلاح السوق، في إطار الخطط الهادفة لتطوير سوق المال الكويتي على عدة مراحل.

وقد تمت خصخصة الشركة بنجاح في عام 2019 لتصبح أول جهة حكومية في الدولة تنجح في اجتياز هذه العملية، مما أدى الى تحقيق مستويات كفاءة أعلى. ذلك وأدرجت الشركة ذاتياً بالسوق في سبتمبر 2020، وقامت بخطوات كبيرة من أجل الحفاظ على تميز أنشطتها، ومواجهة ضبابية وتحديات السوق.وعلى مدى السنوات الماضية، قامت الشركة بعدة إصلاحات لسوق المال، وأطلقت مبادرات جديدة في إطار خططها الشمولية متعددة المراحل الرامية لتطويره. كما عملت الشركة على ترويج سوق المال الكويتي في كبرى العواصم الاستثمارية العالمية والتواصل مع البنوك والشركات الاستثمارية الرائدة عالمياً والصناديق السيادية وغيرها، وذلك لتسليط الضوء على فرص الاستثمار الفريدة التي يوفرها السوق، إضافة الى إبراز مجموعة من الشركات المدرجة، من خلال سلسلة من الجولات الترويجية والأيام المؤسسية، ما يساعد هذه الشركات على التواصل مع أبرز المستثمرون المؤسسيين في العالم، لتسليط الضوء على قوتهم المالية وإستراتيجياتهم وتوجهاتهم، وذلك في مسعى لمساعدة المستثمرين على اكتساب فهم متعمق لميزات وفرص الاستثمار في السوق الكويتي.

نورة العبدالكريم

نعيم آزاد الدين

آزاد الدين: نعتبر واحدة من أبرز قصص النجاح لتخصيص البورصات في الشرق الأوسط

الكويت، الشركة المدرجة ذاتياً في السوق "الأول" منذ عام 2020، فهي تمنحنا فرصة لتسليط الضوء على أدائنا ونتائجنا المالية وأدائنا التشغيلي، وعرض تقاريرنا للحوكمة والمسؤولية الإجتماعية والبيئية. كما تُمثِل مشاركتنا فُرصة لاستعراض مسيرتنا كشركة رائدة في المنطقة أمام المجتمع الاستثماري الدولي، كوننا قصة نجاح لمشاريع الخصخصة في دولة الكويت ومن أبرز قصص النجاح لتخصيص البورصات في الشرق الأوسط."

وأضاف: " أتت مشاركة

جلسة متباينة للمؤشرات

أغلقت البورصة تعاملاتها أمس الثلاثاء على انخفاض مؤشرها العام 13ر68 نقطة ليبلغ مستوى 7138ر55 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر19 في المئة.

وتم تداول 323ر6 مليون سهم عبر 18897 صفقة نقدية بقيمة 58ر5 مليون دينار (نحو 178ر4 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 7ر51 نقطة ليبلغ مستوى 5976ر48 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر13 في المئة من خلال تداول 180 مليون سهم عبر 9122 صفقة نقدية بقيمة 18ر2 مليون دينار (نحو 55ر5 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الأول 19ر96 نقطة ليبلغ مستوى 7791ر36 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر26 في المئة من خلال تداول 143ر5 مليون سهم عبر 9775 صفقة بقيمة 40ر3 مليون دينار (نحو 122ر9 مليون دولار).

وفي موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 36ر13 نقطة ليبلغ مستوى 5811ر09 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر23 في المئة من خلال تداول 72ر7 مليون سهم عبر 3781 صفقة نقدية بقيمة 7ر8 مليون دينار (نحو 26ر5 مليون دولار).

وكانت شركات (مينا) و(وثاق) و(الإماراتية) و(فيوتشر كيد) الأكثر ارتفاعا في حين كانت شركات (مشاعر) و(بيت الطاقة) و(مراكز) و(الإعادة) الأكثر انخفاضا.

خلال الاجتماع الـ 71 للجنة وكلاء وزارات المالية

دول الخليج تبحث ملفات التكامل الاقتصادي المشترك

شاركت الكويت في الاجتماع ال71 للجنة وكلاء وزارات المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بوفد ترأسته وكيل وزارة المالية أسيل المنيفي.

وقالت وزارة المالية في بيان إن المنيفي قدمت عدة اقتراحات وتوصيات لرفعها إلى اجتماع لجنة التعاون المالي والاقتصادي وقد تم تأييدها بإجماع الدول الأعضاء.

وأضافت الوزارة أن من أهم الاقتراحات والتوصيات التي قدمها وفد الكويت الذي ضم عددا من مسؤولي وزارة المالية الالتزام بقرار المجلس الوزاري المتعلق باستمرارية عمل مجلس إدارة هيئة الاتحاد الجمركي بصفة مؤقتة حتى الانتهاء من قيام الاتحاد الجمركي نهاية عام 2024 والموافقة من حيث المبدأ على مشروع ميزانية هيئة الاتحاد الجمركي وإحالتها إلى اللجنة الدائمة للشؤون المالية والإدارية لدارستها ومن ثم اعتمادها. وأوضحت أن من بين المقترحات والتوصيات أيضا "أهمية مشاركة وزارة المالية في الاجتماعات المشتركة بين لجنة التنمية الصناعية وهيئة الاتحاد الجمركي وذلك لبحث موضوع معاملة منتجات المصانع المقامة في المناطق الحرة والجمعيات الاقتصادية ووضع برنامج زمني للانتهاء من الموضوع".

وتضمن جدول أعمال الاجتماع العديد من الموضوعات الاقتصادية التي تسعى من خلالها الدول الأعضاء إلى الوصول للتكامل الاقتصادي المنشود وذلك وفق توجيهات المجلس الأعلى ويأتي في مقدمتها نتائج أعمال الاجتماع (82) للجنة محافظي البنوك المركزية بدول المجلس ومذكرة الأمانة العامة بشأن استكمال ما تبقى من خطوات لقيام الاتحاد الجمركي واستكمال وتنفيذ مسارات السوق الخليجية المشتركة وفق برنامج زمني محدد.

وشمل جدول أعمال الاجتماع أيضا نتائج الاجتماع السابع للفريق المصغر من وزارات المالية لبحث مبادرات مجموعة العشرين (جي 20) في المسار المالي وعددا من الموضوعات المتعلقة بالعمل الاقتصادي الخليجي المشترك.

ويأتي في مقدمة الموضوعات المطروحة الإحاطة بمستجدات التوقيع والمصادقة على اتفاقية نظام ربط المدفوعات بين دول المجلس وتقرير مكتب الأمانة الفنية حول رسوم مكافحة الممارسات الضارة ومستجدات التحقيقات حول فرض تدابير وقائية لحماية الصناعة الخليجية من الإغراق إضافة إلى مستجدات الدراسات والمشاريع التي يقوم بمتابعة إعدادها مكتب هيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية وبرنامج تحقيق الوحدة الاقتصادية بين دول مجلس التعاون بحلول عام 2025.

واختتم وكلاء وزارات المالية بدول مجلس التعاون الخليجي الاجتماع ال71 للجنة بالاتفاق على مجمل الموضوعات والقضايا المعروضة ورفع التوصيات المناسبة للجنة التعاون المالي والاقتصادي في اجتماعهم ال 121 المقرر عقده في (الدوحة) غدا الخميس.

لقطة جماعية لوكلاء وزارات المالية الخليجيين

مسجلا 40.1 مليار دينار

«المركزي»: ارتفاع عرض النقد 0.7 في المئة خلال أبريل

أعلن بنك الكويت المركزي أمس الثلاثاء ارتفاع عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) بنسبة 0ر7 في المئة في أبريل الماضي على أساس شهري ليبلغ 1ر40 مليار دينار كويتي (نحو 130ر6 مليار دولار أمريكي).

وقالت إدارة البحوث الاقتصادية التابعة للبنك في جداول إحصائية إن ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بالدينار ارتفعت في أبريل الماضي 0ر8 في المئة لتصل إلى 36ر5 مليار دينار (نحو 119ر1 مليار دولار).

وأضافت أن ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية ارتفعت 0ر9 في المئة لتبلغ 1ر9 مليار دينار (نحو 6ر1 مليار دولار) فيما استقر إجمالي أرصدة مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي بالدينار ممثلا بسندات (المركزي) عند 3ر3 مليار دينار (نحو 11 مليار دولار).

وأوضحت أن إجمالي موجودات البنوك المحلية ارتفع بشكل طفيف بنسبة 0ر2 بالمئة في أبريل الماضي عند 87ر8 مليار دينار (نحو 286 مليار دولار) فيما انخفض صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية بنسبة 7 في المئة إلى 12ر7 مليار دينار (نحو 41ر4 مليار دولار).

وذكرت أن الودائع لأجل لدى (المركزي) انخفضت في أبريل الماضي 22ر5 في المئة لتسجل 930 مليون دينار (نحو ثلاثة مليارات دولار) فيما ارتفعت أرصدة التسهيلات الائتمانية النقدية (القروض) بنسبة 0ر6 في المئة إلى 54ر8 مليار دينار (نحو 178ر5 مليار دولار).

وبينت إدارة البحوث الاقتصادية في جداولها أن متوسط أسعار الفائدة على سندات الخزانة لاستحقاق عام واحد استقر في أبريل الماضي عند 4ر625 في المئة فيما ارتفع تمويل الواردات الكويتية بنسبة 1ر1 في المئة إلى 639 مليون دينار (نحو 2ر08 مليار دولار) بينما ارتفع متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار بنسبة 0ر2 في المئة إلى 307ر7 فلس.

ويقصد بعرض النقد في معناه الضيق حجم العمليات الجارية ويشمل العملات الورقية والمعدنية التي يتداولها الأشخاص في تعاملاتهم اليومية والنقود المودعة في البنوك على شكل حسابات جارية أو ودائع تحت الطلب فيما يشمل عرض النقد بمفهومه الواسع إضافة إلى النقود الجارية حسابات ودائع لأجل وحسابات التوفير.